« المسؤوليات » التي سيضطلع بها الملك تقع في نطاق قرار مجلس الامن ٢٤٢ الذي يتعامل مع الاراضي **العربية** المحتلة (الضفة الغربية هنا) التي هي من « صلاحياته » واختصاصه . وهكذا يفهم رفض الملك « كل محاولة بعيدة او قريبة ، اسرائيلية او عربية ، تلتقي بوعي او بغير وعي لجعل التمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف يتمثل بغير منظمة التحرير بالذات » ، يفهم من خلال ارتباطه بما سبقه عن تمثيل المنظمة لما يتعدى « صلاحيات » الملك و « مسؤولياته » وهو هنا منسجم مع المواقف السابقة التي أشرنا الى عناصرها .

غير ان الجديد الذي دخل في الموقف الاردني هو ما عبر عنه الملك بقوله : « اذا اتجهت ارادة الدول العربية وقادتها الى ايجاد **وضع جديد** يلتقي على منظمة التحرير الفلسطينية **وحدها** مسؤولية البحث والسعي والعمل **لاسترجاع الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها الضفة الغربية والقدس** ، والحقوق الفلسطينية ، وضع يكون من شأنه تغيير المسؤوليات وتبديل الاوضاع ، فلا نملك ازاءه أمام الاخوة العرب ، اذا اتجهوا الى الاخذ بمثل هذا القرار ، الا ان نستجيب **لاجماعهم** ونعتبره اعفاء لنا من مسؤولياتنا وتجعل الحكم على هذا القرار للتاريخ وحده » .

ان عناصر الموقف كما تبدو هنا هي كما يلي : لم يصرح الملك باعترافه بأن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني بل أبدى استعداده للقبول بأن تكون مسؤولية المنظمة « البحث والسعي والعمل لاسترجاع الارض الفلسطينية المحتلة بما فيها الضفة الغربية والقدس » بجانب « الحقوق الفلسطينية » ، وقد جعل هذا الاستعداد مرهونا باتجاه الدول العربية الى ايجاد **وضع جديد** بمعنى **قرار جديد** فيه **اجماع جديد** . وفي هذه الحالة يتنازل الملك عن « مسؤولياته » تجاه الضفة الغربية ليكون **استرجاعها** من مسؤولية المنظمة ، وهي مسؤولية تقع ، كما يفهم من نص الخطاب ، ضمن اطار مؤتمر جنيف ، وبذلك فان هناك تضمينا بأن الاردن لن يذهب الى جنيف وهو ما اعتبره الملك « اعفاء لنا من مسؤولياتنا » . وهذه المسؤولية عن استرجاع الضفة الغربية في هذا الاطار هي الجديد الوحيد — في تقديرنا — في الموقف الاردني وليس الاعتراف بالمنظمة كما حاولت الصحافة — المصرية على الاخص — ان توحي . فان اعتراف الملك بأن المنظمة هي الممثل الشرعي **الوحيد** للشعب الفلسطيني سيفتح المجال واسعا امام التساؤل عن « **حق** » الملك ونظامه ليس في تمثيل فلسطينيي الضفة الشرقية فحسب وانما في **حكمهم** ايضا . وبذلك فان صميم مسألة **الرعوية الاردنية** للفلسطينيين في شرق الاردن ، وبالتالي مسألة الكيان الاردني نفسه حيث فيه الفلسطينيون — ديموغرافيا — أكثرية السكان ، ستكون مطروحة للبحث .

ما هي الاسباب التي دفعت الملك الى اتخاذ موقفه « الجديد » هذا وهو جديد بقدر ما هو مرهون بشروط حددها الملك . يمكن هنا ان يطرح عدد من التفسيرات ، احدها او بعضها او هي مجتمعة ، تلقي ضوءا على هذا الموقف المستجد .

١ — باسترجاع الاسلوب التاريخي الذي واجه به الملك تيارات المعارضة او الحركة الوطنية في البلد نستنتج ان اوضح خاصيات هذا الاسلوب ان الملك كان احيانا يضطر لاحناء رأسه للعاصفة عندما يجد ان موقعه أضعف من ان يقاومها والا تقتلعه من جذوره ، وبذلك فهو يقدم بعض التنازلات ، او التراجعات ، تربصا لفرصة قادمة ينقض فيها على المعارضة او الحركة الوطنية من موقع متمكن . أبرز تجاربه في هذا الصدد كانت في العامين ١٩٥٦ و١٩٥٧ عندما اضطر أمام مد الانتفاضة الجماهيرية التي حدثت في اواخر العام ١٩٥٥ في اثناء مسعى بريطانية لضم الاردن الى حلف بغداد ، اضطر الى التراجع امام الحركة الوطنية والى تقديم بعض التنازلات كان أبرزها طرد الجنرال كلوب من الجيش والسماح باجراء انتخابات حرة أسفرت عن قيام حكم وطني. غير انه عاد فانقض على الحركة الوطنية بانقلابه المضاد المشهور في العام ١٩٥٧ عندما وجد الدعم والتأييد من جانب الولايات المتحدة بعد اعلان مبدأ ايزنهاور في « سد الفراغ » في الشرق الاوسط . ومن تجاربه البارزة كذلك انحناؤه أمام حركة المقاومة الفلسطينية ، بالتحديد بعد معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨ ، والتسليم — بالامر الواقع — بحقها في الوجود العسكري والسياسي في شرق الاردن . الا ان هذا الانحناء لم يدم زمنا الا بمقدار